

مركز الميزان لحقوق الإنسان
وحدة البحث الميداني

الفلتان الأمني يواصل تصاعده

تقرير حول
استمرار وتصاعد ظاهرة الفلتان الأمني ومظاهر غياب
سيادة القانون

قطاع غزة
الربع الأول من العام ٢٠٠٧

٣.....	مقدمة
٤.....	ظاهرة الفلتان الأمني
٤.....	العوامل التي أدت لنشوء ظاهرة الفلتان الأمني
٤.....	مبدأ سيادة القانون والسلام المجتمعي:
٥.....	حصيلة إحصائية مقارنة:
٦.....	مظاهر المشكلة في المجتمع:
٦.....	اشتباكات مسلحة وأعمال انتقامية
٨.....	شجارات عائلية وأعمال ثأرية:
٨.....	سوء استخدام السلاح وانفجارات داخلية
٩.....	استهداف منازل ومؤسسات وممتلكات عامة وخاصة:
١٠.....	خطف واحتجاز:
١١.....	إغلاق الطرق:
١٢.....	أعمال سلب تحت تهديد السلاح:
١٢.....	جرائم قتل وإطلاق نار مبهم:
١٤.....	دور السلطة في مواجهة حالات الفلتان:
١٥.....	الخاتمة
١٧.....	ملحق رقم (١)

مقدمة

تصاعد الفلتان الأمني وحالة غياب سيادة القانون في قطاع غزة على نحو غير مسبوق، خلال الربع الأول من العام الجاري ٢٠٠٧، سواء في حجم العنف الداخلي الذي مورس أو اتساع مده الذي تجاوز الحدود.

فقد شهد المجتمع مواجهات مسلحة بين أكبر حركتين من بين الفصائل والحركات والأحزاب السياسية الفلسطينية، هما حركتي فتح وحماس. ولم يقف الأمر في المواجهات عند حدود المواجهة العسكرية الميدانية بين نشطاء من الحركتين، بل تعدى ذلك ليطال أجهزة أمنية وتنفيذية.

وقد لاحظ المركز شراسة المواجهات واتساع رقعتها، ليس فقط بالمعنى الجغرافي وإنما أيضاً من خلال الأهداف التي تعرضت للهجوم، حيث استهدفت المنشآت المدنية، كالجوامع ودور العبادة والمنازل السكنية، والقتل العمد وخارج نطاق القانون، كما لوحظ ممارسة التعذيب بحق أفراد تم اختطافهم واحتجازهم.

هذا ولم يقتصر الأمر فيما يتعلق بتصاعد ظاهرة الفلتان الأمني عند حدود المواجهات المسلحة، بل تواصلت أعمال التعدي على القانون وأخذه باليد، وانتشرت أعمال الجريمة على نطاق غير مسبوق، حيث تكررت حالات السلب تحت تهديد السلاح، وسرقة المركبات والممتلكات الخاصة على نطاق واسع، كما تواصل استهداف المنشآت العامة والخاصة من قبل مجموعات مسلحة وخارجين عن القانون.

واستهدفت مقرات وسائل الإعلام بالتفجير وإطلاق النار، حيث استهدف تفجير مقر مكتب قناتي العربية وقناة (MBC) الفضائيتين، الكائن في برج الشروق وسط مدينة غزة، ما ألحق أضراراً في المبنى وفي مبنى وكالة رويترز للأنباء المجاور، كما داهم مسلحون مقر إذاعة صوت العمال المحلية، وحطموا أجزاء كبيرة من محتوياته وسط إطلاق نار مكثف.

وعادت ظاهرة خطف الأجانب لتطفو إلى السطح، حيث جرى اختطاف صحفيين، وكان الحادث الأول هو اختطاف المصور الصحفي جيمي رايزوري البيروفي الجنسية، مساء يوم الاثنين الموافق ٢٠٠٧/١١/١، ويعمل لدى وكالة الأنباء الفرنسية في غزة. أما الثاني فهو اختطاف الصحفي ألن جونسون مراسل هيئة الإذاعة البريطانية (BBC) في قطاع غزة، وهو بريطاني الجنسية يوم الاثنين الموافق ٢٠٠٧/٢/١٢، وفيما أفرج عن ريزوري بعد أسبوع من اختطافه، عجزت السلطة عن الإفراج عن جونسون أو الكشف عن مصيره حتى تاريخه.

كما برزت جرائم قتل النساء التي تكررت على نحو غير مسبوق من جهة عدد القتل اللواتي سقطن في يوم واحد، أو الجهات التي تقف وراء هذه الجرائم. وكذلك الأمر فيما يتعلق بتفجير محلات الإنترنت والمؤسسات الأهلية ذات الطابع الثقافي، التي تحتوي على مكاتب وعلى قاعات للحاسوب توفر خدمة البحث على شبكة الانترنت، كما أن تكرار الاعتداءات والرسائل التي يتركها المسلحون تثير شكوكاً حول وقوف جهة منظمة خلف هذه الحوادث بما في ذلك قتل النساء، الأمر الذي يرى فيه المركز خطورة بالغة، لاسيما وأن السلطة الوطنية تقف عاجزة عن الكشف عن ملابسات هذه الحوادث، التي تشكل باعثاً للخوف والقلق لدى عامة أفراد المجتمع.

عليه يستعرض التقرير أبرز مظاهر الفلتان الأمني وغياب سيادة القانون، وعدد الضحايا الذين سقطوا خلال الربع الأول من العام الجاري ٢٠٠٧.

ظاهرة الفلتان الأمني

استشرت على مدى السنوات الماضية ظاهرة الفلتان الأمني وبدأت تتكسر وتتعرز في المجتمع الفلسطيني، لاسيما في قطاع غزة. ويرجع هذا الأمر لعوامل عدة، منها ما هو سياسي ومنها ما هو اقتصادي واجتماعي وثقافي. ويمكن تلخيص ما اصطلح على تسميته بظاهرة الفلتان الأمني في شقين أساسيين، الأول: هو في انتشار أنماط من السلوك، أصبحت تتكرر يومياً، وهي في مجملها تمثل تجاوزاً للقانون، وتتراوح بين أخذ القانون باليد، أو التعدي عليه. والثاني: هو دور السلطة الوطنية الفلسطينية بمؤسساتها المختلفة، بدءاً من الحكومة ومروراً بالمجلس التشريعي، وانتهاءً بدور الأجهزة المكلفة بإنفاذ القانون في تعزيز سيادة القانون وفرض هيئته، حيث برز ضعف السلطة الوطنية في فرض سيادة القانون، وعجزت في أحيان كثيرة عن تطبيق أحكام المحاكم، فيما اتخذت قرارات تخالف القانون.

هذا وأدى غياب سيادة القانون وتعزيز البنى العشائرية في المجتمع الفلسطيني إلى انتشار الأسلحة الصغيرة وسوء استخدامها، وتوظيفها في مجال التعدي على القانون أو في الخلافات العائلية، مما لعب دوراً مهماً في تكريس حالة الفلتان الأمني وغياب سيادة القانون. وتجدر الإشارة إلى العلاقة الجدلية بين أسباب بروز ظاهرة الفلتان الأمني ونتائجها، حيث تحولت النتائج إلى أسباب، حافظت على تعزيز الظاهرة. فتراجع العلاقات الاجتماعية إلى النمط العشائري كان من العوامل التي أسهمت في بروز الظاهرة، وتفاقم الظاهرة عزز من مبررات إعادة البنى العشائرية وسيادتها كنمط للعلاقات الاجتماعية داخل المجتمع. وكذلك الأمر انتشار السلاح وسوء استخدامه كان سبباً ونتيجة، وعدم إعمال مبدأ سيادة القانون... الخ

العوامل التي أدت لنشوء ظاهرة الفلتان الأمني

تضافرت جملة من العوامل والظروف التي وفرت بيئة لظهور ما أصبح يعرف بظاهرة الفلتان الأمني، وعززت من حالة غياب القانون في المجتمع. وتنوعت هذه العوامل بين ما هو تاريخي، ثقافي، اجتماعي، اقتصادي وسياسي.

وأسهم وجود الاحتلال في ظهور حالة الفلتان الأمني وتعزيزها سواء بشكل مباشر من خلال سياساته الهادفة إلى ضرب وحدة المجتمع الفلسطيني وزرع بذور الفتنة والشقاق لإضعافه، أو تلك الهادفة إلى إضعاف السلطة الوطنية الفلسطينية، لاسيما الأجهزة المكلفة بإنفاذ القانون من خلال استهدافها وضرب بنيتها التحتية، الأمر الذي قوض على الأقل من قدرتها على حفظ الأمن والنظام في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي قطاع غزة على وجه الخصوص. أو من خلال تحول المقاومة الفلسطينية إلى تغليب الشكل المسلح، وما رافقه من انتشار للأسلحة النارية في المجتمع، وعدم قدرة الأحزاب والحركات على ضبط سلاح أفرادها، بما يضمن عدم استخدامه في غير الهدف المخصص له، فأصبح جزءاً من حالة الفلتان وفوضى السلاح..

إلا أن عاملاً كان حاسماً في بروز هذه الظاهرة، وفي زعزعة ثقة المواطن في المؤسسة الرسمية، لا سيما الأجهزة المكلفة بإنفاذ القانون، وشجع المواطنين والعائلات على السعي لأقتناء السلاح. وهو ما أسس لاستشراء ظاهرة الفلتان الأمني، ألا وهو تجاهل السلطة لإعمال مبدأ سيادة القانون، وتهاونها في فرض القانون خلال سنوات تأسيسها الأول. عليه يعتمد التقرير إلى شرح موجز لماهية مبدأ سيادة القانون وأهميته، الأمر الذي يبرز دور غيابه المحوري في التأسيس للظاهرة وضمان تعزيزها¹.

مبدأ سيادة القانون والسلم المجتمعي:

تلعب القوانين دوراً محورياً في حياة الشعوب والدول، إذ أنها تمثل مجموعة من القواعد الناظمة، التي تنظم حياة الأفراد وترسي أسس العلاقة بين الفرد والسلطة وبين الأفراد أنفسهم في المجتمع الواحد. كما أن القوانين تمثل الحامي للمصالح المختلفة داخل المجتمع الواحد. إلا أن تجارب الشعوب أثبتت أن وجود القانون لا يضمن بأي حال احترامه سواء من قبل الأفراد أو من قبل السلطة التنفيذية نفسها (المكلفة بإنفاذه)، ما لم تتوفر الشروط الضرورية لإعمال مبدأ سيادة القانون. وتعني سيادة القانون، خضوع الجميع للقانون، الحاكم والمحكوم، وأن عمل المؤسسات

¹ لمزيد من المعلومات راجع غابة البنادق وقانون الغاب، حول ظاهرة الفلتان الأمني في قطاع غزة، مركز الميزان لحقوق الإنسان، ديسمبر ٢٠٠٦، على الرابط http://www.mezan.org/site_ar/resource_center/mezan_publications/detail.php?id=162

كافة يجب أن يخضع لقواعد وقوانين تنظم العمل وتحدد الصلاحيات، وتوجب عقوبات في حال المخالفة. كما يجب أن تكون القوانين معلنة للجمهور، وأن تكون صادرة عن سلطة تشريعية منتخبة. كما يرتبط إعمال مبدأ سيادة القانون بطبيعة القوانين نفسها، ومدى عدالتها وإعلائها للقيم الأخلاقية واحترامها لحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وترتبط الشروط الواجب توافرها، بالمعاني المترابطة التي يتضمنها مفهوم سيادة القانون، وهي إتاحة القوانين للجميع للإطلاع عليها، وتحديد الإجراءات الخاصة بالنشر وموعد سريان المفعول، وعدم رجعية القوانين، واتسامها بالثبات النسبي، وأن لا تفرض التزامات على المواطنين لا يستطيعون تنفيذها، ووجود مهنة المحاماة وإتاحة حق الاستفادة من الاستشارات القانونية وتوكيل المحامين للدفاع عن المتهمين.

عليه يلعب مبدأ سيادة القانون دوراً رئيساً في ضمان احترام القانون وعدم التعدي عليه، وبالتالي فإن مبدأ سيادة القانون يشكل السبيل المؤسس لاستقرار المجتمع وانحسار مظاهر التعدي على القانون، بل وفي إعادة ثقة المواطن بأجهزة الدولة، وبالتالي يلجأ إلى جهات الاختصاص لإنصافه، بدلاً من اللجوء لأخذ القانون باليد^٢.

حصيلة إحصائية مقارنة ٣:

واصلت مظاهر حالة غياب سيادة القانون انتشارها، واستشرت حالة الفلتان الأمني، في مؤشر واضح على استمرار ضعف السلطة الوطنية الفلسطينية، وعدم قدرتها على القيام بمهام حفظ النظام وإنفاذ القانون وفرض سيادته. ونتج هذا الضعف عن جملة من العوامل المتداخلة، والتي يختلط فيها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي^٣.

وعلى الرغم من أن التقرير لا يتناول الظاهرة بالتحليل، ولا يركز على حوادث بعينها، فإنه يعنى بوصف الطريقة التي جرت عليها. ويجد المركز أهمية خاصة لإبراز حجم الخسائر البشرية والمادية التي لحقت بالمواطنين وممتلكاتهم خلال الربع الأول من العام الجاري ٢٠٠٧. وفي الوقت نفسه يبرز حجم الضحايا من المواطنين خلال السنوات الأربع المنصرمة، لكي يسهل على المراقبين والباحثين والمسؤولين والمختصين الاطلاع على تطور هذه الظاهرة وحجم التصعيد الذي شهدته. وشهدت السنوات الأربع منعطفاً فيما يتعلق بمظاهر حالة غياب سيادة القانون والحوادث التي تصنف في باب الفلتان الأمني، وحجم تكرارها، الأمر الذي دفع بالحالة إلى مستوى الظاهرة. كما أنها الفترة التي شرع فيها مركز الميزان لحقوق الإنسان في الاهتمام بظاهرة الفلتان الأمني ورصد وتوثيق الأحداث المندرجة في سياقها.

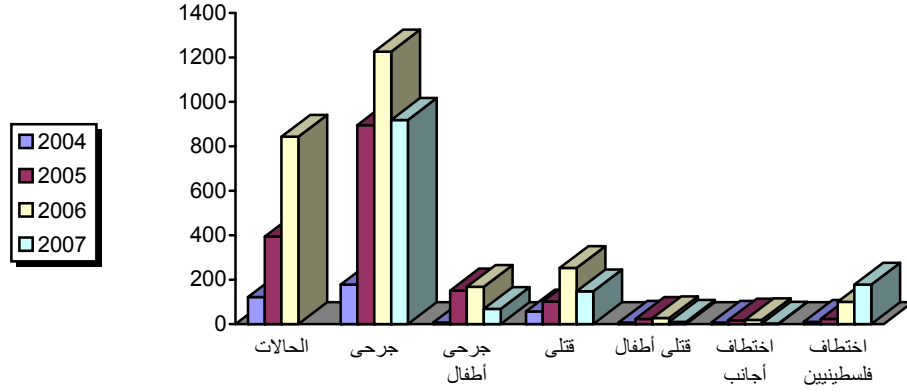
عدد المختطفين		عدد القتلى		عدد الجرحى		الحالات	السنة
فلسطينيين	أجانب	الأطفال	القتلى	الأطفال	الجرحى		
١٠	٦	٦	٥٧	٦	١٧٨	١٢١	٢٠٠٤
٢٣	١٦	٢٣	١٠١	١٥١	٨٩٥	٣٩٤	٢٠٠٥
١٠٠	١٨	٢٦	٢٥٢	١٦٧	١٢٢٦	٨٤٣	٢٠٠٦
١٧٨	٢	١٠	١٤٧	٦٨	٩١٨	٣٩٢	٢٠٠٧

^٢ الفقرة بكاملها مقتبسة من تقرير "غاية البنادق وقانون الغاب"، المصدر السابق.

^٣ تستند الأرقام والإحصاءات الواردة في هذا التقرير، إلى حصيلة عمليات الرصد والتوثيق الميداني التي يقوم بها المركز ويحتفظ بها في قواعد بيانات محوسبة،

^٤ لمزيد من المعلومات حول العوامل التي أسهمت في ظاهرة الفلتان الأمني، يرجى مراجعة تقرير غابة البنادق وقانون الغاب، الصادر عن مركز الميزان في ديسمبر ٢٠٠٦ ويمكن مطالعته على الرابط الآتي:

http://www.mezan.org/site_ar/resource_center/mezan_publications/detail.php?id=162



إن المتفحص للأرقام والإحصاءات الواردة في الجدول السابق والرسم البياني، يقف على حقيقة التصعيد الكبير، بل وغير المسبوق، في عدد الحالات التي تصنف في إطار حالة غياب سيادة القانون، أو ما يعرف بظاهرة الفلتان الأمني، حيث أن حصيلة الربع الأول من العام الجاري ٢٠٠٧ تفوق حصيلة العام ٢٠٠٤ بثلاثة أضعاف سواء من حيث عدد الحالات أو الضحايا من قتلى وجرحى. كما أنها تفوق حصيلة العام ٢٠٠٥، وهو من الأعوام التي شهدت تصعيداً في هذه الظاهرة. والحديث هنا عن ثلاثة أشهر، فاقت حصيلتها حصيلة أعوام بكاملها، وحتى إذا ما قارنا العام الجاري بالعام ٢٠٠٦ المنصرم، والذي اعتبر العام الأسوأ على هذا الصعيد، فإن حصيلة ضحايا الربع الأول بلغت حوالي نصف حصيلة العام المنصرم، أي أن عدد الضحايا الذين سقطوا قد تضاعف. وهذا أمر يتطلب وقفة جدية للنظر في السبل الكفيلة بوضع حد لهذه الظاهرة، وإعادة الأمن للمجتمع، وبطريقة أخرى فإن السلطة مطالبة بالنظر في جدوى وجودها، إذا كانت غير قادرة على حماية مواطنيها وممتلكاتهم.

مظاهر المشكلة في المجتمع:

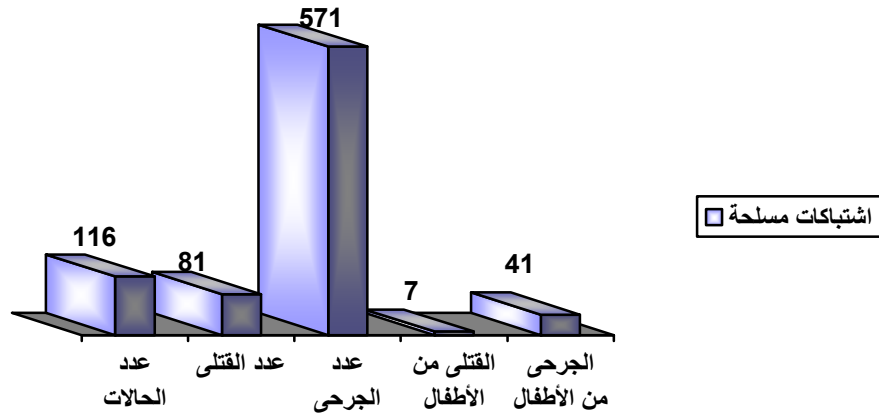
تكرست مظاهر حالة غياب سيادة القانون والفلتان الأمني في المجتمع، وتدهورت حالة الأمن الإنساني وأوضاع حقوق الإنسان، كما واصلت أعداد الضحايا ارتفاعها. وفيما تواصلت تجليات ومظاهر الفلتان الأمني، فإن بعض أشكالها شهد انحساراً لتبرز أشكال أخرى كالاقتتال والمواجهات المسلحة بين حركتي فتح وحماس. وأسهمت حالة الاستقطاب السياسي الحاد، التي شكلت حركتا فتح وحماس قطبيها الرئيسيين، في استشراف هذه الظاهرة، وجعلها ذات أبعاد وآثار بالغة الخطورة، تهدد في حال استمرارها لحمية المجتمع وأوجه حياته كافة. ويمكن رصد عشرات المظاهر والتجليات الحسية لظاهرة الفلتان الأمني ومظاهر حالة غياب سيادة القانون، والتي تشكل مؤشرات ملموسة على حالة التدهور الأمني، وضعف قدرة السلطة التنفيذية على مواجهته. ويمكن حصر هذه الحالات في الأشكال الآتية: اشتباكات مسلحة بين حركتي فتح وحماس وبين أفراد الأجهزة الأمنية المختلفة، وبين أفراد الأجهزة الأمنية والأجنحة العسكرية للفصائل، وأخيراً الاشتباكات المسلحة بين أفراد الأجهزة الأمنية وأفراد القوة التنفيذية المشكلة حديثاً، عمليات اختطاف شخصيات عامة ومواطنين وأجناب وصحفيين تحت تهديد السلاح، وعمليات اغتيال وتهديد وابتزاز، وشجارات عائلية ونزاعات فردية، والقتل على خلفية الثأر والشرف، وانتهاءً بالاعتداء على المؤسسات العامة والدوائر الحكومية والممتلكات الخاصة كالمنازل السكنية والمركبات والمحلات التجارية. ويستعرض التقرير مظاهر حالة الفلتان الأمني بشئ من التفصيل وحصيلة الضحايا الذين سقطوا في كل شكل من أشكال الفلتان الأمني على النحو الآتي:

اشتباكات مسلحة وأعمال انتقامية

برزت المواجهات والاشتباكات المسلحة، منذ أواخر ديسمبر ٢٠٠٦، واستمرت كأحد أبرز أشكال الصراع والتناحر على السلطة، الذي حكم العلاقة بين حركتي فتح وحماس مطلع العام ٢٠٠٧، والتي تواصلت بشكل محدود حتى بعد اتفاق مكة، الذي وقع في الثامن من شباط/فبراير ٢٠٠٧، في مكة المكرمة وتحت رعاية الملك عبد الله بن عبد العزيز، والذي أقر فيه الطرفان بوقف المواجهات وتحريم الدم الفلسطيني واعتماد الحوار كسبيل وحيد لحل الخلافات بين الحركتين.

وأخذت الاشتباكات المسلحة طابعاً عنيفاً لم يشهده المجتمع، سواء من جهة العنف المستخدم، أو من جهة تجاوز كثير مما كان يعتبر محرمات وخطوط حمراء. ولم تنحصر آثار هذه الاشتباكات في طرفيها، بل طالت المجتمع برمته، وجوانب كثيرة من حياة المواطنين، حيث استهدفت المنازل السكنية على نحو كبير. كما استهدفت الجامعات ودور العبادة ومراكز الأمن والشرطة. هذا بالإضافة إلى جو الخوف والترهيب، وتقييد حرية الحركة والتنقل، بل أبعد من ذلك لقد عانت المرافق العامة ومؤسسات السلطة والخواص والمؤسسات الأهلية شللاً شبه تاماً، خاصة في المناطق التي كانت مسرحاً للاشتباكات الدامية.

هذا بالإضافة إلى أن استخدام المنازل السكنية وأسطح الأبنية العالية كمواقع عسكرية، أدى إلى ترويع السكان وألحق أضراراً مادية كبيرة بممتلكاتهم. كما أن الطواقم الطبية لم تكن بمنأى عن الاستهداف، فجري التعرض لهم بمنعهم من إخلاء الجرحى والمرضى من مناطق المواجهات، وفي حالتين على الأقل جرى الاستيلاء على سيارات إسعاف واستخدامها لتضليل الخصم، فيما استهدفت سيارات إسعاف وتعرضت لإطلاق نار.

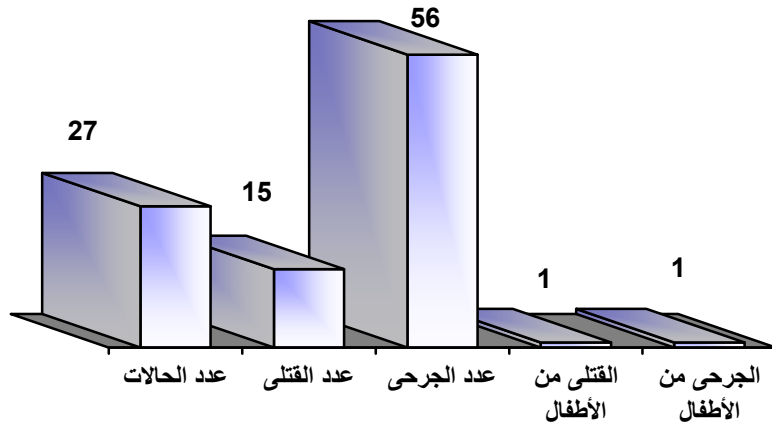


كما أن كثير من الأشكال التي كانت تصنف في باب الترهيب والابتزاز، برزت خلال المواجهات المسلحة بين الطرفين، فكان إطلاق النار بعد الاحتجاز والتحقق من الهوية فعل متكرر. ولكن هذه المرة كانت الجهات الفاعلة معروفة، وفي أقل تقدير فإن انتماء الضحية يشير بأصبع الاتهام إلى الجهة التي تقف وراء استهدافه.

شجارات عائلية وأعمال ثأرية:

تواصلت الشجارات العائلية كواحدة من أشكال الفلتان ومظاهر حالة غياب سيادة القانون، وفيما كانت خلال السنوات المنصرمة تمثل شكله الرئيس، تراجعت نسبياً خلال الفترة التي يغطيها التقرير، لتفسح المجال للمواجهات المسلحة بين فتح وحماس. وعلى الرغم من انحساره فإن هذا الشكل مرشح للظهور إلى الواجهة مرة أخرى وبشكل أقوى ما لم يتم البحث في سبل إنصاف الضحايا وتقديم كل من يثبت تورطهم في جرائم إلى العدالة. وهو أمر يعزز النمط العشائري الذي أصبح يميز العلاقات الاجتماعية، وهو أمر قد يفتح الباب واسعاً أمام الأعمال الثأرية.

والجدير ذكره أن غياب سيادة القانون، وانتشار الأسلحة الصغيرة وسوء استخدامها في المجتمع، أسهما في التدايعات الخطيرة لهذا الشكل. ففي السابق كانت الشجارات تنفض دون خسائر في الأرواح أو الممتلكات، وفي أسوأ الأحوال يصاب المتشاجرون برضوض أو جروح طفيفة جراء استخدام العصي أو إلقاء الحجارة، أما اليوم فأصبح الشجار البسيط يجر كارثة على المجتمع، حيث تستخدم الأسلحة النارية فيسقط قتلى، وتبدأ دوامة من أعمال العنف الثأرية تؤدي بحياة مدنيين، ولا يقتصر الضحايا على أبناء العائلات المتشاجرة، بل يطال الأبرياء من المارة أو الجيران. كما أصبح إحراق المنازل والمحال التجارية المملوكة للمتشاجرين نهجاً يمارس في أغلب الحوادث التي يسقط فيها قتلى. هذا ولم تمارس السلطة دورها في إنفاذ القانون، في مواجهة المشكلات العائلية التي تستخدم فيها الأسلحة النارية ويسقط جراءها ضحايا كثر، الأمر الذي ساهم في استمرار هذه الظاهرة وتكريسها، وتزايد أعداد ضحاياها. ويجدر التنويه إلى أن التدابير التي اتخذت في هذا المجال لم تكن ناجعة في لجم هذا الشكل، حيث أفرطت السلطة في محاورة الوجهاء والمخاتير، دون أن تتخذ إجراءات رادعة فيما بعد، تستثمر من خلالها توافق الوجهاء والمخاتير على أهمية تطبيق القانون وفرض الأمن والنظام.

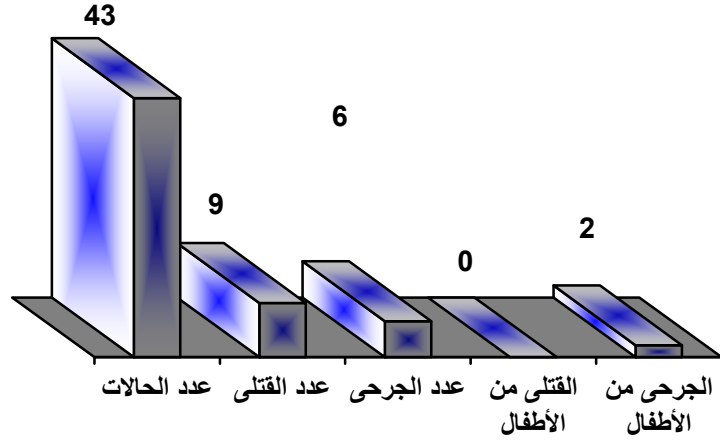


سوء استخدام السلاح وانفجارات داخلية

أسهم التصاعد الكبير في حالة الفلتان الأمني وحالة غياب سيادة القانون، لاسيما تحول هذه الظاهرة لتأخذ طابعاً سياسياً عنوانه الصراع على السلطة، في تعزيز ظاهرة انتشار وسوء استخدام الأسلحة النارية في قطاع غزة. حيث انخرطت بعض الأجهزة والتشكيلات المكلفة بإنفاذ القانون في مواجهات مسلحة، جرى فيها توجيه السلاح إلى الداخل لتحقيق مكاسب مادية أو لحسم الخلاف السياسي. فأصبح استخدام السلاح الرسمي في مهمات غير تلك المخصص لها كإنفاذ القانون وحفظ الأمن والنظام أمراً مألوفاً. وتواصل زج السلاح الرسمي من قبل الأفراد في المشاجرات العائلية. كما سجلت عشرات الحالات لإصابات عن طريق العبث بالسلاح أو بالمتفجرات، أو خلال تصنيع المتفجرات المحلية. إضافة إلى الإصابات الناجمة عن القذائف الخاطئة التي كانت تضل طريقها لتسقط على رؤوس السكان، كم حدث عند حوالي الساعة ٩,٥٥ من صباح يوم الأربعاء الموافق ٢٠٠٧/٢/٢٨، حيث سقط صاروخان في محيط منزل المواطن إسماعيل المصري الواقع في نهاية شارع المصريين شرقي بلدة بيت حانون.

كما تواصلت أعمال التهديد والترهيب عبر زرع العبوات الناسفة عند مداخل منازل المسؤولين، حيث فجر مجهولون عند حوالي الساعة ٢:٠٠ من فجر اليوم الأربعاء الموافق ٢٠٠٧/٢/٢١ عبوة ناسفة بمدخل منزل العقيد عبد الناصر دغمش مدير امن الشرطة في قطاع غزة وذلك في حي

تلّ الهواء بغزة مما أدى إلى وقوع أضرار مادية بمدخل المنزل وزجاج المنزل هذا ولم يعرف الجهة التي تقف وراء هذه الحادثة أو الأسباب التي دفعهم إلى القيام بذلك. كما انفجرت عبوة ناسفة، عند حوالي الساعة ١٢:٠٠ فجر السبت الموافق ٢٤/٢/٢٠٠٧م، عند مدخل شقة العقيد ركن سليمان إسماعيل خضر البالغ من العمر (٥٣) عاماً، الكائنة في الطبقة الثالثة من برج رقم (١٩) من أبراج مدينة الزهراء السكنية، الواقعة جنوب مدينة غزة. وتسبب الانفجار في تحطيم باب الشقة، واندلاع نيران أتت على محتوياتها. كما أصيب خمسة من أطفال خضر في الحادث، ولحقت أضرار بستة شقق سكنية مجاورة. يذكر أن العقيد خضر يشغل منصب قائد اللواء الثاني بالمنطقة الوسطى في الأمن الوطني الفلسطيني.



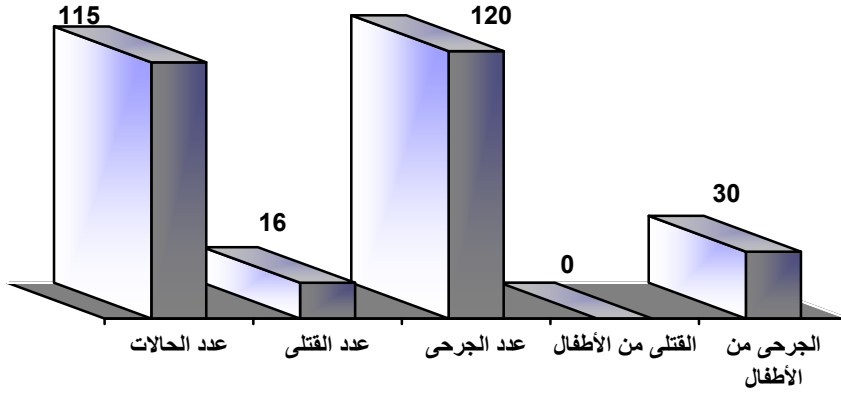
وفيما كان انتشار الأسلحة النارية وسوء استخدامها واحداً من نتائج حالة غياب سيادة القانون، أصبح اليوم بشكل عاملاً يلعب دوراً محورياً في استمرار حالة الفلتان الأمني وتصاعدها. كما أنه يشكل عقبة كؤود تواجه أي جهد قد تبذله السلطة في محاولة منها لوقف حالة الفلتان وإعادة الاعتبار لمبدأ سيادة القانون. الأمر الذي يجعل من مهمة منع حمل السلاح في الأماكن العامة وداخل الأحياء والمدن، تمهيداً لشن حملات منظمة لمداومة أماكن تخزينه، أحد أهم الخطوات التي من شأنها أن تعيد الهيئة للقانون وللجهات المكلفة بإنفاذه، ولا ضير في أن تسبق هذه الخطوة بحملة توعية، ومحاولات خلق حالة من الإجماع والتوافق الوطني حول هذه الخطوة. أما أن يبقى الحال على ما هو عليه فلا يمكن لعاقل أن يتوقع أن تنتهي ظاهرة الفلتان الأمني، وأن تتعزز حالة سيادة القانون، لأن الانتشار الواسع للأسلحة النارية سيقف حائلاً دون ذلك. هذا بالإضافة إلى تفعيل قانون الأسلحة النارية والذخائر، وقيام السلطة الوطنية بواجبها في التحقيق في كافة الحوادث التي تستخدم فيها الأسلحة النارية، وكشف ملبساتها وإحالة المتهمين إلى القضاء، كآلية رادعة تسهم في انحسار الظاهرة.

استهداف منازل ومؤسسات وممتلكات عامة وخاصة:

تواصلت التعديبات التي تطال منازل سكنية ومؤسسات وممتلكات عامة وخاصة. وفيما كانت هذه الظاهرة تقتصر في معظم حالاتها على المؤسسات العامة، والتي كان استهدافها يأتي كنتيجة لأعمال احتجاج تقوم بها مجموعات في الغالب كانت تسعى لتحقيق مطلب ما من السلطة أو المطالبة بحل مشكلة، تحولت في معظمها إلى استهداف المنازل السكنية والمؤسسات العامة والممتلكات الأخرى كفعل انتقامي، كما حدث في جامعتي الإسلامية والقدس المفتوحة، وعدد من مقرات الأجهزة الأمنية، والمستشفيات والمساجد. كما جرى الاعتداء على مؤسسة دار الشباب للثقافة والفنون وهي مؤسسة أهلية في بلدة جباليا.

وهذا ما حدث باستهداف مقر الجامعة الإسلامية الرئيس في مدينة غزة، ومفري جامعة القدس المفتوحة في غزة وشمالها، وتحول ساحات مستشفى الشفاء في غزة إلى ساحة للمعارك، بل وإطلاق النار على سيارات الإسعاف. هذا بالإضافة إلى استهداف مقرات وسائل الإعلام، كما حدث مع إذاعة صوت العمال المحلية، والمقر الذي يضم مكتبي قناة العربية وقناة (MBC) الفضائيتين. كما جرى استهداف محلات تجارية ومركبات من خلال تفجيرها بعبوات ناسفة أو إشعال النار فيها وإحراقها.

وتصاعدت أعمال استهداف محال بيع أشرطة الفيديو والكاسيت ومقاهي الانترنت. وبذلك لم يعد استهداف المؤسسات والمحال التجارية بهدف الثأر أو الانتقام، بل تحول إلي عمل منظم يهدف إلى تهديد وتخويف وترهيب المجتمع. فأخذ هذا النوع أشكالاً جديدة لم تكن معهودة في السابق من زاوية تكرارها وتوزعها الجغرافي كاستهداف محلات ومقاهي الإنترنت ومحلات بيع أشرطة الفيديو والكاسيت، وحتى محلات الألعاب الإلكترونية، فيما انحسرت الأشكال السابقة. وفي هذا المضممار رصد مركز الميزان تضرر (٤٧) منزلاً سكنياً، و(٢٧) مركبة، و(٣٩) مؤسسة ومحلاً تجارياً، هذا بالإضافة إلى الضحايا الذين سقطوا بين جريح وقتيل خلال استهداف مقرات



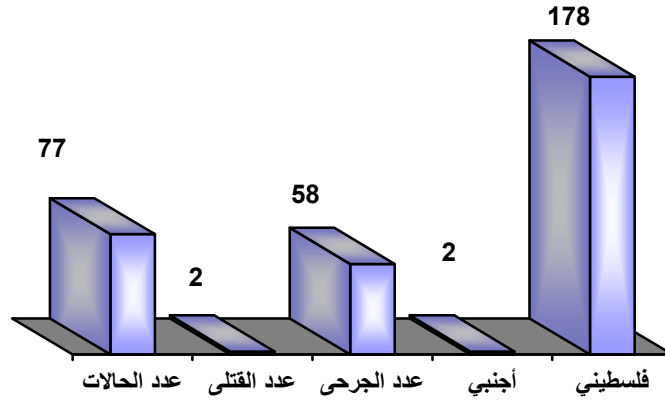
المؤسسات الأمنية.

خطف واحتجاز:

تنامت حوادث الخطف والاحتجاز خلال الفترة التي يغطيها التقرير، بحيث فاقت نظيراتها في الأعوام السابقة، بما في ذلك العام ٢٠٠٦ الذي صنف على أنه الأسوأ، فقد بلغت حصيلة المختطفين خلال الشهور الثلاث الأولى من العام ٢٠٠٧، (١٨٠) مختطفاً ومحتجزاً، من بينهم أجنيبين، فيما لم تتجاوز حصيلة عام ٢٠٠٦ ما مجموعه (١١٨) مختطفاً من بينهم ثمانية عشر أجنياً.

وفي هذا السياق اختطفت مجموعة من المسلحين، يستقلون سيارة من نوع سوبارو بيضاء اللون، المصور الصحفي جيمي رايزوري البيروفي الجنسية، البالغ من العمر (٥٠) عاماً، عند حوالي الساعة ١٧:٠٠ من مساء يوم الاثنين الموافق ٢٠٠٧/١/١، بعد أن اعترضت سبيله وهو في طريقه إلى مكتب وكالة الأنباء الفرنسية، واقتادته تحت تهديد السلاح إلى جهة مجهولة، حيث أطلق سراحه يوم الأحد الموافق ٢٠٠٧/١/٧. كما أقدم مجهولون على اختطاف مراسل هيئة الإذاعة البريطانية في قطاع غزة مساء يوم الاثنين الموافق ٢٠٠٧/٣/١٢، وحسب المعلومات الميدانية المتوفرة للمركز فقد اعترضت سيارة سوبارو بيضاء اللون، عند حوالي الساعة ١٦:٤٥ الصحفي ألن جونستون مراسل هيئة الإذاعة البريطانية (BBC) في قطاع غزة، وهو بريطاني الجنسية، وفيما أفرج عن ريزوري بعد أيام معدودات، يتواصل احتجاز جنستون وسط غموض يلف الحادث وأهدافه، واستمرار عجز السلطة عن إطلاق سراحه.

وشهد مساء الخميس، الموافق ٢٠٠٧/٠٣/١٥، تطوراً غير مسبوفاً، حيث تعرض موكب مدير عمليات الوكالة في قطاع غزة السيد جون جنغ، لإطلاق نار بينما كان في طريقه من معبر إيرز إلى مقر إقامته في مدينة غزة. يذكر أن سيارة من نوع سوبارو بيضاء اللون توقفت أمام الموكب محاولاً اعتراض طريقه، وخرج منها مسلحون، وذلك عند تفرع شارع السكة في بلدة بيت حانون من شارع صلاح الدين الرئيس، عند حوالي الساعة ١٤:٥٠ من مساء الخميس. وعندما تمكن الموكب من تجاوز السيارة، أخذ المسلحون في إطلاق النار تجاه الموكب ما أدى لإصابة سيارة جنغ بعدد من العيارات النارية، دون أن يصاب السيد جنغ أو أي من مرافقيه. وأشارت معظم التحليلات أن الهدف هو اختطاف جنغ.

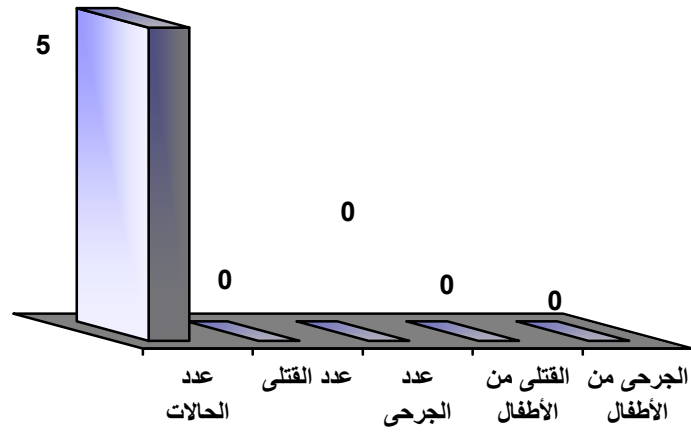


ولم تقف عمليات الاختطاف للمواطنين الفلسطينيين عند حدود الصراع السياسي، بل طال شخصيات عامة كما حدث في اختطاف واحتجاز النائب العام السابق الأستاذ خالد القدرة، يوم الاثنين ٢٠٠٧/٢/١٢، في حادث لفة الغموض، حيث جرى الإفراج عنه مساء اليوم التالي، دون أن يتم الكشف عن هوية الجناة أو خلفيات الحادث.

هذا ورصد المركز تصاعد مستوى العنف وسوء المعاملة والتعذيب، الذي مورس بحق المختطفين من المواطنين الفلسطينيين. وفيما تمحورت عمليات الاختطاف والاحتجاز للفلسطينيين بين حركتي فتح وحماس، وكانت دوافعها في الغالب انتقامية ثأرية، أو بغرض إجراء تبادل للمختطفين لدى جهة من الجهتين، استمرت حالات الخطف في الشجارات العائلية، وكانت دوافع خطف الأجانب فلسطينية داخلية، بمعنى أن هدف الخاطفين هو ابتزاز السلطات وليس استهداف الشخص المختطف نفسه. وسبق لمركز الميزان أن أكد في كثير من الأحيان، على أن طريقة تعامل السلطة مع حوادث الاختطاف ورضوخها لابتزاز الخاطفين وتحقيق مطالبهم، وعدم محاولة محاسبتهم، أدت إلى أن تكرر عمليات الاختطاف.

إغلاق الطرق:

أخذت حوادث إغلاق الطرق شكلاً جديداً غير الشكل الذي كان مألوفاً في السابق، كما اختلفت دوافعها. ففي السنوات السابقة كانت في الغالب خطوة احتجاجية من قبل سائقي سيارات العمومي (الأجرة)، احتجاجاً على أسعار السولار والبنزين، وفي أحيان أخرى استمرار فرض الضرائب والرسوم دون النظر إلى معاناة سائقي وأصحاب السيارات العمومي في ظل سياسة الإغلاق التي كانت تتبعها قوات الاحتلال في قطاع. وفيما بعد كثرت حوادث إغلاق الطرق الرئيسية من قبل مجموعات مسلحة تريد أن تنسب عدداً من أعضائها في أجهزة الأمن والشرطة، أو احتجاج من عائلة على مقتل ابنها، أو تظلم أفراد من أجهزة الأمن والشرطة على عدم تسليم مرتباتهم، لاسيما المنتسبين الجدد، أو احتجاج من أفراد الشرطة على مقتل زميل لهم أثناء أداء الخدمة. أما ما شهده الربع الأول من العام ٢٠٠٧ فهو إغلاق الطرق ووضع الحواجز والمتاريس عليها من قبل المتصارعين من حركتي فتح وحماس، وفي هذا السياق شهدت محافظات خانيونس وغزة وشمالها، إغلاقاً لمحاو ومناطق بالكامل، فقد أغلق محور الجامعات وميدان الأمم المتحدة، ومنطقة الميناء ومركز العباس في شارع عمر المختار، وشوارع وطرق رئيسية في حي الزيتون، ومناطق متفرقة من بلدات بيت لاهيا وبيت حانون وجباليا، ومناطق متفرقة من محافظة خانيونس لا سيما بلدات عيسان وخزاعة وبنى سهيلا. كما تعرض المارة والسيارات إلى التدقيق والتفتيش، بل وفي بعض الأحيان سرقت هواتفهم ونقودهم. وفي هذا السياق لم يتمكن المركز من رصد عدد الحالات بالنظر لخطورة الأوضاع وعدم القدرة على الوصول إلى تلك الأماكن. واكتفى في حالات إغلاق الطرق الرئيسية، والتي لا تعبر عن الحال الذي جرى وصفه.



أعمال سلب تحت تهديد السلاح:

تنامت جرائم السلب بالقوة وتحت تهديد السلاح في الآونة الأخيرة، والتقرير لن يورد أرقاماً، لأن المركز لم يكن يعنى بتوثيق جرائم السرقة، فقط نود هنا أن نلفت الانتباه إلى تنامي هذه الظاهرة، التي شرع المركز في رصدها وتوثيق حالاتها.

ولتوضيح النحو الذي يجري عليه هذا النوع من الجرائم نورد بعض من الحالات التي وثقها المركز كالتالي:

اعترض مسلحون ملثمون، يستقلون سيارة من نوع (متسوبيشي) بيضاء اللون، عند حوالي الساعة ٢٠:٠٠ من فجر الثلاثاء الموافق ٢٠٠٧/٢/٢٠، حافلة ركاب صغيرة تابعة للفضائية الفلسطينية وهي من نوع (فلوكس فاجن) وذلك بالقرب من النادي الأهلي في حي الشيخ رضوان في مدينة غزة.

وكان يقودها عاطف خليل ويقوم بنقل الموظفين من مقر الفضائية إلى منازلهم وكان يستقل الحافلة أربعة موظفين، أوصل ثلاثة منهم قبل الحادث، فيما بقي برفقته موظف واحد وقبل أن يوصله إلى منزله في حي الشيخ رضوان اعترضهم المسلحون، وأجبروا سائق الحافلة والموظف على الترحل منها، واستقلوا الحافلة ولاذوا بالفرار.

كما اعترض مسلحون مجهولون، عند حوالي الساعة ١٤:٣٠ من الثلاثاء الموافق ٢٠٠٧/٢/٢٠، سيارة من نوع (دايو) بيضاء اللون، يستقلها ثلاثة أشخاص بالقرب من مفترق الشهداء جنوب مدينة غزة، وانهال المسلحون على ركابها بالضرب المبرح، واستولوا على (١٤٠٠ \$) كانت بحوزة أحد الركاب وجهاز خليوي من راكب آخر، كما استولوا على السيارة نفسها وأوراقها وأوراق مالكها ولاذوا بالفرار. يذكر أن السيارة تعود لمدير فرع جمعية الأسرى والمحربين فرع رفح عطية الشيخ.

واستولى مسلحون، عند حوالي الساعة ٦:٠٠ من مساء الاثنين الموافق ٢٠٠٧/٣/١٩ على سيارة من نوع (ماغنوم) تابعة لبلدية بيت حانون ولاذوا بالفرار، وفي وقت لاحق دمرت السيارة في قصف استهدفها خلال مواجهات داخلية في البلدة.

كما استولى مسلحون مجهولون، عند حوالي الساعة ١٩:٢٠ من مساء الأربعاء الموافق ٢٠٠٧/٣/٢٨، على سيارة من نوع (متسوبيشي) تابعة لقسم المياه في بلدية رفح، وذلك بعد أن أجبروا موظفي البلدية سلمان شيخ العيد وعلي ضهير على الترحل من السيارة، واستقلوها ولاذوا بالفرار.

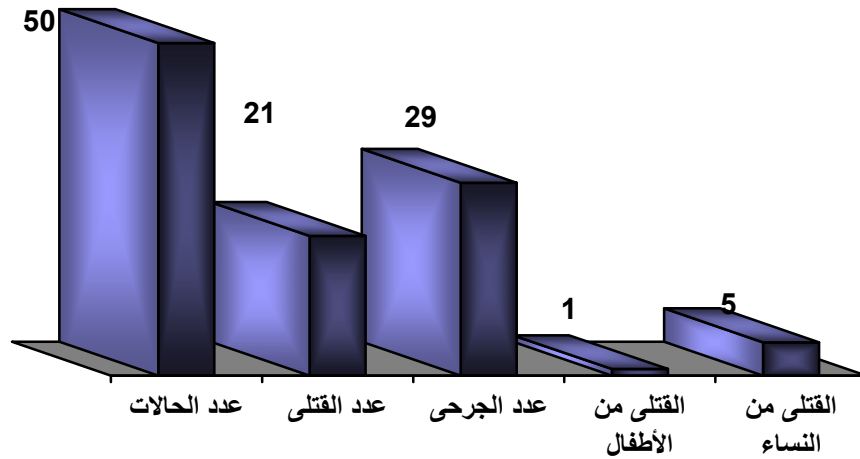
وهذه الحوادث التي تستهدف المواطنين والمؤسسات العامة أصبحت متكررة، حيث جرى الاستيلاء على سيارة أخرى للفضائية وبلدية خانيونس وبلدية غزة في أوقات سابقة. هذا بالإضافة إلى انتشار جرائم السرقة، التي تستهدف المركبات وممتلكات المواطنين بشكل شبه يومي.

جرائم قتل وإطلاق نار مبهم:

شهد الربع الأول من العام الجاري ٢٠٠٧، ارتفاع جرائم قتل النساء، واستمرار أعمال القتل المبهم، التي يقتل فيها أشخاص دون معرفة القتلة أو خلفية عملية القتل. كما استمرت عمليات

إطلاق النار على الأطراف السفلية لمن يحتجزونه من الجنسين، دون أن تتضح خلفية الحادث، فيما يكون هناك شبه جزم بانتفاء الخلفية السياسية.

كما أن إطلاق النار على المواطنين كان في السابق على خلفيات متعددة، كالتهريب والابتزاز والانتقام... الخ، أما اليوم فيسمع المراقب الكثير عن أعمال ردع يعتقد أنها على خلفية الاشتباه في سلوك غير أخلاقي. وهو ما قد يشكل مؤشراً على تراجع دور السلطة والجهات المكلفة بإنفاذ القانون. ويلاحظ أن هناك مؤشرات قوية على أن جهات منظمة تقف وراء قتل النساء، وبعض حالات قتل الرجال، وتنصب من نفسها كقيمة على القانون والقيم والأخلاق بالقوة.



وشهدت الفترة التي يغطيها التقرير، العديد من أعمال القتل المبهمة، حيث قتلت خمس نساء، من بينهن ثلاثة قتلن ليل الاثنين الموافق ٢٠٠٧/٠٢/٢٦ وعثر على جثتهن في صباح اليوم الثاني وقد أقيمت في أنحاء متفرقة من محافظتي غزة وشمالها. وكانت سيدتين قتلن في ظروف يشتهبها في أنها على خلفية الشرف، وأن أحد أفراد أسرهن هو من ارتكب الجريمة. وتكررت حالات القتل الغامضة، ونورد منها على سبيل المثال لا الحصر بعض من هذه الحالات كالاتي:

عثر على جثة كايد القرعة، البالغ من العمر (٤٢) عاماً، عند حوالي الساعة ٦:٠٠ من صباح الثلاثاء الموافق ٢٠٠٧/١/٢، وكانت اطرافه العلوية و السفلية مقيدة، كما تعرضت جثته إلى حوالي (٢٦) عياراً نارياً، وكانت الجثة ملقاة على قارعة الطريق بمحاذاة الطريق الساحلي غرب مدينة الزهراء. كما عثر على جثة الطفل سامي عاشور ابو عطوي (١٥) عاماً، عند حوالي الساعة ٦:٠٠ من صباح الأربعاء الموافق ٢٠٠٧/١/٣، ونقلت الجثة إلى مستشفى الشفاء في غزة، حيث أفادت المصادر الطبية أن عطوي تعرض للضرب بقضيب معدني، ما تسبب في نزيف أدى إلى الوفاة. ولا تزال دوافع الحادث مجهولة.

وأطلق مسلحون مجهولون الهوية، يستقلون سيارة من نوع (سوبارو) بيضاء اللون النار، عند حوالي الساعة ١١:٣٠ من صباح الجمعة الموافق ٢٠٠٦/١/١٩، تجاه سليم صبحي أبو الخير البالغ من العمر (٥١) عاماً بينما كان في طريقه إلى مسجد أبو ذر الغفاري في منطقة حي الأمل ما أسفر عن إصابته بالعديد من الأعيرة في الرأس والصدر أدت إلى وفاته على الفور.

وفي مدينة رفح عثرت الشرطة على جثة مواطن مجهول الهوية، عند حوالي الساعة ٢:٠٠ من مساء يوم الخميس الموافق ٢٠٠٧/٣/٢٢ وكانت أسفل كومة حجارة في شارع المضخة المتفرع من شارع صدام في حي الجينية في المدينة، ولم يتم التعرف على هوية القتيل حتى تاريخه، وتفيد المعلومات الأولية أنه في الخامسة والأربعين من العمر، وأن القتل تم باستخدام أدوات حادة. وعثرت الأطقم الطبية، عند حوالي الساعة ٢٠:١٠ من يوم الجمعة الموافق ٢٠٠٧/٣/٢٣، على جثة المواطن: محمد علي عيشان، البالغ من العمر (٤٦) عاماً، ملقاة بالقرب من مقبرة حي السلاطين، في محافظة شمال غزة، بعد أن أطلق عليه النار بشكل مباشر، دون أن تعرف هوية الفاعلين، أو أسباب الحادث. وتفيد التحقيقات الميدانية بأن عيشان من سكان مخيم الشاطئ بغزة، وكان يعمل مدرساً في وزارة التربية والتعليم قبل أن يفصل من عمله.

ويثير استمرار أعمال القتل المبهمة قلقاً، بفرض مزيد من القيود على حرية الأفراد داخل المجتمع. هذا بالإضافة إلى أنه يشكل تعدياً على القانون. وهو في الوقت نفسه يخالف الشريعة الإسلامية

في أصول إقامة الحدود، سواء من حيث الجهة المخولة بذلك، أو لجهة الضوابط الشرعية لإقامتها. وتبدي الشرعية تشدداً غير مسبوقاً في الضوابط الشرعية لإقامة حد الزنا وهي ضوابط ليست متوفرة في جرائم قتل النساء، حتى تلك التي يشتهب فيها بأن القتل كان على خلفية شرف العائلة. عليه فإن أرواح أبرياء تزهق باسم الشريعة والشريعة منها براء، كما أن الشريعة تساوي في القصاص بين الذكور والإناث. والقضية الأهم أن تطبيق الشرع يقتضي وجود حكماً إسلامياً، لا أن يترك الأمر لأهواء العامة. ويسهم تهاون القانون في معاقبة مرتكبي جرائم القتل على خلفية شرف العائلة في استمرارها بل واستخدامها كذريعة للهروب من العقاب.

وما يدعو إلى مزيد من القلق هو تصاعد الاستهداف المنظم للمؤسسات الأهلية والخاصة، التي تعنى بالتراث الشعبي الفلسطيني، أو تلك التي توفر خدمة الانترنت، أحد أهم وسائل الحصول على المعلومات في القرن الواحد والعشرين، وذلك أيضاً باسم الأخلاق والدين، لأن المعلومات المتوفرة للمركز تثبت أن كثير من التحذيرات التي تلقتها مؤسسات وأصحاب مجال تجارية قبل استهدافها وأخرى أثناء عملية التخريب، ادعى فيها المخربون أنهم ينتمون لجهات وتيارات إسلامية. وهو أمر يستهجنه المركز سيما وأن الدين الإسلامي حض على طلب العلم والسعي في سبيله، ولا يمكن أن يتخذ مطية لترهيب وتجهيل المجتمع.

دور السلطة في مواجهة حالات الفلتان:

برز دور السلطة واضحاً ليس في مواجهة الفلتان الأمني، بل في تعزيزه والمشاركة فيه، حيث شكل الصراع السياسي على السلطة، الذي وجد انعكاساته الميدانية في مواجهات عسكرية مسلحة على الأرض، أحد أهم مظاهر الفلتان الأمني، وكانت السلطة بمؤسساتها الحكومية والرئاسة منخرطة فيه بالتالي أصبحت السلطة عاجزة، ليس فقط، عن إنهاء هذه الظاهرة، بل وعن إقناع المواطن بأنها جادة في هذا الصدد. وكانت اشتباكات مسلحة اندلعت عند حوالي الساعة ١٤:٠٠ من مساء الخميس الموافق ٢٠٠٧/٢/١، بعد أن قامت عناصر يشتهب في انتمائهم إلى كتائب القسام والقوة التنفيذية بمهاجمة قافلة سيارات تابعة لحرس الرئيس وهي على شارع صلاح الدين في طريقها إلى غزة. عليه لم يتجاوز دور السلطة في مواجهة الفلتان الأمني أكثر من التصريحات، في ظل انتشار أعمال السلب والسرقة والقتل وغيرها من أشكال الفلتان الأمني.

وقد كان لزعة ثقة المواطن في السلطة آثار سلبية، من بينها إعراض عدد كبير من المواطنين عن التوجه إلى المراكز الشرطة لتقديم شكوى، مهما كان الأمر سواء تعدى أحدهم على ممتلكاته أو عليه نفسه بالضرب، وأصبح يلجأ إلى وسائل أخرى. لأن الشرطة أصبحت غير قادرة على ممارسة مهامها العادية في ضبط الأمن والنظام، وقد ووجهت أكثر من مرة بمقاومة مسلحة. وأسهم غياب المجلس التشريعي عن ممارسة دوره في مسائلة الحكومة والوزراء حول تصاعد هذه الظاهرة، الأمر الذي يثير اعتقاداً بأن المجلس التشريعي نفسه أصبح جزءاً من حالة الاستقطاب السياسي الحاد بين حركتي فتح وحماس، وبالتالي تحول إلى جزء من المشكلة وتخلى عن دوره الرقابي والمحاسبي في هذا الصدد، بل وحتى على قدرته على عقد جلساته العادية في انتظام.

كما أسهمت كثير من الممارسات في إعطاء مؤشرات على أن سلوك السلطة لم يتغير، فيما يتعلق بإعمال مبدأ سيادة القانون، خاصة في سياسات التوظيف والتشغيل التي اتبعت. فقد بدأ يدور حديث عن تغييرات إدارية كان عنوانها الرئيس الانتماء السياسي للموظف، ولم يحترم مبدأ المساواة أمام القانون وتكافؤ الفرص، وبذلك لم يشكل سلوك الحكومة، التي شكلتها حماس أو حكومة الوحدة الوطنية، فرقاً عن ممارسات الحكومات السابقة.

كما لجأت مراكز الشرطة إلى تحويل بعض القضايا التي تصلها إلى الإدارة العامة لشئون العشائر، على الرغم من أنها ليست جهة اختصاص، بل على العكس فإن تحويل القضايا لها يسهم في تعزيز دور المخاتير والوجهاء، ويساهم في مزيد من إضعاف دور الجهاز القضائي ودور النيابة العامة. والجدول الملحق إذ يبرز حجم تصاعد ظاهرة الفلتان الأمني، فإنه يظهر تنامي الحلول العشائرية على حساب المعالجات القانونية أمام الجهات الحكومية الرسمية. والغريب أن الموقع الرسمي لوزارة الداخلية، ينشر جداول شهرية تفصيلية حول عدد وتنوع القضايا المحالة إلى الإدارة العامة لشئون العشائر⁵. وعلى الرغم من تقدير المركز لدور الوجهاء والمخاتير في ظل ضعف السلطة

⁵ راجع الجدول الملحق، والذي يورده التقرير لتعزيز ما ذهب إليه، ولمزيد من التفاصيل أنظر الموقع الإلكتروني لوزارة الداخلية على الرابط

<http://www.moi.gov.ps/detalse.asp?id=1120>

وعدم قدرتها على القيام بوظيفة حفظ الأمن والنظام، والفصل في النزاعات، إلا أن المركز يعتقد أن نشر وزارة الداخلية أرقام حول القضايا التي عالجتها الإدارة العامة لشئون العشائر، أمر يشير إلى تعزيز دور العشائر في الفصل في النزاعات بين المواطنين، وتخلى السلطة التدريجي عن واحد من واجباتها الأساسية.

الخاتمة

مركز الميزان لحقوق الإنسان، ومن منطلق سعيه الدءوب لتطبيق مبدأ سيادة القانون، وإعادة الهبة والاعتبار للقانون، كمدخل لضبط النظام في المجتمع، وإعادة الشعور بالأمن للمواطنين، فإنه يرى أن استمرار هذه الظاهرة، التي يؤكد التقرير على تصاعدها، يشكل تهديداً بتقويض أسس النظام السياسي الفلسطيني، ودفع الأوضاع الاقتصادية والمعيشية للمواطنين إلى مزيد من التردّي والتدهور، يحاول التقرير أن يلخص أبرز الآثار المترتبة على استمرار هذه الظاهرة كالآتي:

- أفضى استمرار وتصاعد الفلتان الأمني في المجتمع الفلسطيني إلى شعور عام بانعدام الأمن لدى أفراد المجتمع الفلسطيني، الأمر الذي يؤسس لزعزعة انتماء الأفراد إلى مجتمعاتهم، لاسيما في ظل التدهور المضطرد في مستويات المعيشة والأوضاع الاقتصادية، وتوسع ظاهرتي البطالة والفقر.
- شكلت حالة الفلتان الأمني عامل طرد للاستثمارات والمستثمرين من الأراضي الفلسطينية ودفعتهم إلى العمل على نقل استثماراتهم إلى الدول المجاورة حرصاً منهم على حماية أموالهم وأصولهم الثابتة، التي لم تعد عرضة للتدمير على أيدي قوات الاحتلال فقط، بل أيضاً أصبحت عرضة للتدمير على أيدي المسلحين الفلسطينيين، هذا بالإضافة إلى ارتفاع عدد الجهات التي قد تفرض إتاوات أو خاوت، أو تجبر أصحاب رؤوس الأموال على استيعاب عمالة ليسوا في حاجتها، لاسيما وأن المجموعات المسلحة كثيرة ولم تعد منحصرة في أجنحة المقاومة
- تأثرت حقوق الانساء بظاهرة الفلتان الأمني تأثراً سلبياً بشكل مباشر وغير مباشر، فمثلاً تكثر حوادث قتل النساء بادعاء الانتقام لشرف العائلة، وبشجع على ارتكابها حالة غياب سيادة القانون، حيث أشار التقرير إلى مقتل خمسة نساء على خلال الربع الأول من العام الجاري فقط. هذا ويعتقد أن حالة الفلتان ستقلل من دافعية الأهل على إرسال بناتهم إلى الجامعات خوفاً على حياتهن، أو أن يكن عرضة للاختطاف، هذا في ظل التهديد الجدي الذي يتهدد الحق في التعليم الجامعي بالنسبة للإناث في ظل توسع ظاهرة الفقر، وعدم قدرة الأسر على تحمل نفقات التعليم الجامعي للذكور والإناث حيث يفضل الأهل تعليم الذكور على الإناث. كما أنه من المعتقد أن ظواهر الزواج المبكر ستعود إلى الواجهة، سواء بسبب حالة الفقر وعدم قدرة الأسر على تحمل نفقات التربية والتعليم، أو خوفاً من احتمال تعرضهن للأذى. عليه فإن جملة المكنسبات التي حققتها الحركة النسوية على صعيد تمتع الإناث بحقوقهن قد تشهد تراجعاً في ظل استمرار حالة الفلتان، وأثارها الكارثية على المجتمع.
- أصيبت المؤسسات الرسمية بالشلل، وعجزت عن القيام بواجبها في تسيير الحياة اليومية للفلسطينيين، أو في مواجهة سياسات وممارسات الاحتلال إلى مواجهة داخلية، وبدلاً من السعي إلى توحيد الرؤى والبرامج بما يخدم القضية الوطنية الفلسطينية، أصبحنا أمام صراع على الصلاحيات والسلطات ما أدى إلى تعطيل كبير في قدرة المؤسسات والوزارات وإداراتها المختلفة عن القيام بواجباتها.
- عجزت الأطراف الفلسطينية كافة عن المشاركة في صوغ المبادرات السياسية، التي يجري الإعداد لها أو هكذا يبدو الأمر على الأقل، في ظل حراك دولي لحل قضية الشرق الأوسط، والتحرك الأمريكي البريطاني لإحياء خارطة الطريق، هذا التحرك الذي يتقاطع مع التوجه الإسرائيلي الجديد الذي يرى في خارطة الطريق مخرجاً يمكن أن تحقق من خلاله أهدافها في الانطواء ولكن عبر التفاوض هذه المرة. وهذه تطورات بالغة الخطورة على مستقبل القضية الفلسطينية، ويكمن الخطر في حالة الضعف وتبديد عناصر القوة وعدم القدرة على المشاركة، ما يحول الفلسطينيين إلى متلقي سلبي سيفرض عليه الحل.

- عليه وبالنظر إلى حصيلة أعمال الرصد والتوثيق التي يواصلها المركز، والآثار السلبية الكبيرة التي تتركها هذه الظاهرة على المجتمع وجوانب حياته كافة، فإن مركز الميزان لحقوق الإنسان يعيد التأكيد على مطالبه المتكررة للسلطة الوطنية الفلسطينية ومؤسساتها ذات العلاقة ب:
١. اتخاذ خطوات عاجلة لفرض الأمن والنظام، وإعمال مبدأ سيادة القانون، وتجاوز الاعتبارات السياسية والعشائرية، التي تحول دون ذلك.
 ٢. الكشف عن مصير الصحفي آلان جونستون وتحريره وملاحقة الجناة وتقديمهم للعدالة.
 ٣. حماية أمن المؤسسات العامة والأهلية، لاسيما ذات الطابع الثقافي منها والتي تتعرض لاعتداءات منظمة.
 ٤. حماية أمن المواطنين وممتلكاتهم، خاصة مقاهي الانترنت، ومحلات بيع أشرطة الكاسيت، التي تتعرض لاستهداف منظم.
 ٥. عدم الرضوخ للتهديدات العائلية، والتحقيق في كافة جرائم قتل النساء، وغيرها من جرائم القتل التي تشهدها الأراضي الفلسطينية المحتلة خاصة قطاع غزة، وتقديم من يثبت تورطهم فيها إلى العدالة، مع أهمية أن تنشر الشرطة نتائج تحقيقاتها.
 ٦. نشر معلومات حول جرائم القتل والسرقة ودور السلطة في التعامل معها، وترك الحلول العشائرية لتبقى آلية مجتمعية، لا أن تتحول كجزء من النظام القضائي.
- والمركز يرى في استمرار تقاعس السلطة عن القيام بواجبها في فرض الأمن والنظام، عاملاً يساعد على مزيد من تصاعد حالة الفلتان الأمني، وتدهور حالة سيادة القانون، الأمر الذي سيفاقم من تدهور الأوضاع الإنسانية للمواطنين في قطاع غزة، وكافة الأراضي الفلسطينية الخاضعة لولاية السلطة الوطنية الفلسطينية الأمنية.

انتهى

ملحق رقم (1)

مجموع القضايا التي عولجت في الإدارة
العامّة لشؤون العشائر 2007 / في المحافظات الجنوبية لشهر فبراير

نوع القضية										
المجموع	أخرى	قتل	عرض	سرقة	أراضي	عائلة	حوادث	مال	مشاجرات	الفروع
١٠	٠,٠٠	١	٠,٠٠	٠,٠٠	٢	٠,٠٠	٠,٠٠	٢	٥	المقر العام (القضايا المركزيّة)
٧٤	٢	٢	٠,٠٠	١	٤	٩	٦	١٢	٢٨	غزة
٤٢	٢	٢	١	٤	٣	٤	١	٧	١٨	الشمال
٣٩	١	١	٠,٠٠	١	١	٣	٣	٩	٢٠	الوسطى
١٥١	١	٤	٠,٠٠	٣	١٥	٥	١٧	٢٤	٨٢	خانيونس
٦٤	٣	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٣	١	١٥	٣	٣٩	رفح
٣٨٠	٩	١٠	١	٩	٢٨	٢٢	٤٢	٥٧	٢٠٢	مجموع القضايا